السكان والعمالة في الاقتصاد الكويتي
المشكلة والسياسات

د. عيسى حاجي محمد*

مقدمة:

لقد صاحب اكتشاف وإنتاج النفط في أواخر الأربعينيات تغيرات جوهرية في الاقتصاد الكويتي. فبعد أن كانت الأنشطة البحرية من غوص على اللؤلؤ وصيد السمك وصناعة السفن والتجارة مع الهند والساحل الإفريقي تشكل الأنشطة المهيمنة على الحياة الاقتصادية، أصبح القطاع النفطي هو القطاع الأساسي في الاقتصاد الكويتي.

فالإنتاج النفطي يساهم بالمتوسط بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي والصادرات النفطية تشكل حوالي ٩٠٪ من إجمالي الصادرات كما أن الإيرادات النفطية تشكل حوالي ٨٥٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية[١].

كما صاحب اكتشاف النفط تنفيذ العديد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حولت الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد متطور والمجتمع الكويتي إلى مجتمع متحضر يتمتع بأعلى مستويات المعيشة في العالم.

وكان لابد من أن يصاحب عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بعض الآثار غير المرغوب فيها على المستويين الرسمي والشعبي.

فقد برزت مشكلة الاختلال السكاني والعمالي لصالح غير الكويتيين وسوء توزيع قوة العمل بين الأنشطة والقطاعات المختلفة.

وعلى الرغم من عدم وجود سياسة سكانية وعمالية واضحة المعالم في الكويت إلا أن الحكومة تدرك بوضوح حجم المشكلة السكانية والعمالية وآثارها على مسار الاقتصاد الوطني. والدليل على ذلك هو تبني الحكومة استراتيجية تهدف إلى معالجة الاختلال السكاني وتنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال تبني خطط وبرامج تستهدف تنمية القوة العاملة الوطنية وتطويرها لتواكب الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

* قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية/ جامعة الكويت

ولقد كشف الغزو العراقي للكويت قصور سياسة الحكومة في تطوير وتنمية العمالة الوطنية، واستقطاب العمالة الوافدة والتجمعات السكانية المترتبة عليها. فالاعتماد شبه الكامل على العمالة الوافدة جعل الاقتصاد الكويتي بعد التحرير عاجزا عن السير بصورة طبيعية، فمعظم التجمعات السكانية التي كانت تشكل مصدرا هاما للطلب الاستهلاكي قد رحلت من حيث أتت، كما أن معظم العمالة الوافدة الماهرة وغير الماهرة قد تحولت إلى أسواق عمل أخرى بصورة اختيارية أو إجبارية مما أثر في الحركة الاقتصادية في البلاد وعلى أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي تعاني فيه ميزانية الدولة من عجز بسبب انخفاض العوائد النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي حيث إن الزيادة السكانية والعمالية لغير الكويتيين تحمل ميزانية الدولة أعباء مالية ضخمة في شكل خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وأمنية، بالإضافة إلى ظهور البطالة السافرة للعمالة الوطنية وخاصة بين خريجي الجامعة والمعاهد التطبيقية لتسلط الضوء على المشكلة السكانية والعمالية وطرح الحلول الملائمة للتخفيف من حدتها.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى

١ـ تحديد جوانب المشكلة السكانية والعمالية من خلال تحليل البيانات السكانية والعمالية المتاحة لفترة ما قبل ومابعد ٢ أغسطس ١٩٩٠ للتعرف على أبعاد المشكلة السكانية والعمالية والتغيرات التي طرأت عليها إن وجدت.

٢ـ طرح الأسلوب المناسب لمعالجة المشكلة موضع البحث في شكل سياسات سكانية وعمالية هدفها التأثير في المتغيرات المسؤولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن المشكلة.

الجزء الأول: سمات الوضع السكاني والعمالي قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠:

حصلت تغيرات على الوضع السكاني والعمالي خلال السنوات الماضية نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الثورة النفطية. وسوف يركز هذا الجزء على بعض السمات المميزة للوضع السكاني والعمالي قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠ ذات الصلة بموضوع

الدراسة[٢]. ونستطيع أن نوجز هذه السمات فيما يلي:

١ـ ارتفاع نسبة غير الكويتيين في جملة السكان: فحسب تعداد ١٩٥٧ بلغ تعداد سكان الكويت ٢٠٦٤٧٣ نسمة منهم ١١٣٦٢٢ كويتيا و ٩٢٨٥١ غير كويتي أي بنسبة ٥٥٪ كويتيا إلى ٤٥٪ غير كويتي. ومع زيادة الطلب على العمالة بمختلف أنواعها اللازمة لتحريك عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي بدأ التدفق البشري إلى الكويت وبدأ معه تغير التركيبة السكانية لصالح غير الكويتيين. فحسب تقديرات عام ١٩٨٩ بلغ سكان الكويت ٢٠١٤١٣٥ نسمة منهم ٥٥٠١٨١ كويتيا، ١٤٦٣٩٥٤ غير كويتي أي بنسبة ٢٧,٣٪ كويتيا إلى ٧٢,٧٪ غير كويتي.

انظر جدول رقم (١) للمزيد حول تطور أعداد السكان بحسب الجنسية.

جدول رقم (١)

تطور أعداد السكان ومتوسط معدلات النمو السنوية بحسب الجنسية خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٩٣

سنوات التعداد	عدد السكان			نسبة الكويتيين	متوسط معدلات النمو السنوية للسكان (بالمائة)		
	كويتيون	غير كويتيين	الجملة		كويتيون	غير كويتيين	الجملة
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣	٥٥,٠	-	-	-
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١	٥٠,٣	١٠,٦	١٨,٠	١٣,٩
١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩	٤٧,١	٩,٠	١٣,٧	١١,٣
١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢	٤٧,٠	١١,٥	١١,٦	١١,٦
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٣٧	٤٧,٥	٧,١	٦,٧	٦,٩
١٩٨٠	٥٦٥٦١٣	٧٩٢٣٣٩	١٣٥٧٩٥٣	٤١,٧	٣,٩	١٠,٣	٧,٢
١٩٨٥	٦٨١٢٨٨	١٠١٦٠١٣	١٦٩٧٣٠١	٤٠,١	٤,٠	٥,٦	٤,٩
*١٩٨٩	٥٥٠١٨١	١٤٦٣٩٥٤	٢٠١٤١٣٥	٢٧,٣	٤,٨-	١١,٠٢	٤,٦
*١٩٩٣	٦٤٢٥٩٦	٨٤١٨٣٥	١٤٨٤٤٣١	٤٣,٣	٤,١	١٠,٦-	٦,٥-

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء ١٩٨٧ ـ جدول ٩

* السنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣ ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة للإحصاء ـ جدول رقم ١ ـ أبريل ١٩٩٤.

* أعداد الكويتيين غير فئة (البدون).

٢ـ ارتفاع نسبة غير العرب في التركيبة السكانية بصورة عامة وفي التركيبة السكانية لغير الكويتيين بصورة خاصة. فقد ارتفعت نسبة غير العرب من ١١٪ من إجمالي السكان عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٪ عام ١٩٨٥، كذلك ارتفعت نسبتهم من ٢٠٪ من إجمالي السكان غير الكويتيين عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥[٣]. ومن جملة السكان غير العرب يشكل الآسيويون الغالبية حيث بلغت نسبتهم بحسب تعداد ١٩٨٥ حوالي ٩٥٪[٤].

ويرجع السبب الرئيسي وراء زيادة الآسيويين في جملة السكان إلى قيام الحكومة بإعطاء عقود الإنشاءات الضخمة لشركات آسيوية، كذلك الاعتماد على القطاع الخاص لتوفير الكثير من الخدمات التي كانت تتوافر من قبل القطاع الحكومي مثل خدمات التنظيف مما دفع القطاع الخاص إلى استخدام العمالة الآسيوية الرخيصة. وللزيادة السكانية لغير العرب آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب أن يأخذها مخطط السياسة السكانية في تقديره[٥].

٣ـ أهمية الزيادة غير الطبيعية في جملة الزيادة السكانية الإجمالية وبصورة خاصة لغير الكويتيين: تشكل الزيادة السكانية غير الطبيعية رافدا مهما للزيادة السكانية، فخلال فترة الستينيات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ساهمت الزيادة غير الطبيعية بحوالي ٥٧٪ من الزيادة الإجمالية للسكان نتيجة لتجنيس أعداد كبيرة من البدو خلال تلك الفترة وتدفق المهاجرين من مختلف الأجناس والأقطار دون قيود. وانخفضت تلك النسبة إلى ٤٠٪ خلال فترة السبعينيات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ بسبب الحد من عمليات التجنيس وتقييد الهجرة.

بالنسبة للسكان غير العرب ساهمت الزيادة غير الطبيعية عن طريق الهجرة بحوالي ٦١٪ من الزيادة السكانية خلال فترة الستينيات وانخفضت إلى ٥٤٪ خلال فترة السبعينيات.

أما بالنسبة للسكان الكويتيين فقد حصل انخفاض حاد في مساهمة الزيادة غير الطبيعية عن طريق التجنيس، فقد انخفضت النسبة من ٥٠٪ من الزيادة الكلية للكويتيين خلال فترة الستينيات إلى حوالي ١٠٪ خلال فترة السبعينيات وبالتالي فقد عجزت الزيادة الطبيعية للكويتيين عن مجاراة الزيادة السكانية لغير الكويتيين مما تسبب في اتساع الفجوة بين الكويتيين وغير الكويتيين في جملة السكان.

٤ـ ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) من السكان. ارتفعت نسبة صغار السن من إجمالي السكان من ٣٠٪ عام ١٩٥٧ إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥ نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة للكويتيين وغير الكويتيين بالإضافة إلى تغير نمط الهجرة السكانية حيث بدأت تأخذ طابع الهجرة الاستيطانية (المستقرة) والدليل على ذلك أن نسبة غير الكويتيين الذين يقيمون بالكويت

في المتوسط مدة عشر سنوات وأكثر أخذت في التزايد. فبعد أن كانت ٦٪ عام ١٩٥٧ ارتفعت إلى ٣٢٪ عام ١٩٨٠. وطول مدة الإقامة تشجع على جلب المهاجر لأسرته كما تشجع على الإنجاب، فقد لوحظ أنه مع طول مدة الإقامة تزيد نسبة غير الكويتيين المولودين في الكويت فنسبة مواليد الكويت تبلغ ٢٤٪ بين السكان الذين تبلغ إقامتهم حوالي ٤ سنوات وترتفع هذه النسبة إلى ٣٢٪ للسكان الذين تتراوح إقامتهم بين ٥ـ٩ سنوات وحوالي ٤١٪ لمن تراوحت إقامتهم بين ١٠ـ١٩ سنة [٦].

انظر جدول (٢) للمزيد من التفصيل حول تطور التوزيع النسبي لغير الكويتيين بحسب مدة الإقامة.

تختلف نسبة صغار السن بين السكان الكويتيين والسكان غير الكويتيين. فبالنسبة للكويتيين حوالي ٤٧٪ في المتوسط مقارنة بـ ٣٠٪، في المتوسط لغير الكويتيين خلال سنوات التعداد مما يدل على صغر سن السكان الكويتيين، وبالتالي تأثيره في حجم قوة العمل الكويتية ومساهمته في خلق اختلال سكاني.

انظر جدول رقم (٣) للمزيد من التفصيل حول تطور التوزيع النسبي للسكان بحسب العمر.

السمات الرئيسية لقوة العمل:

لغرض هذه الدراسة سيكون التركيز على تطور تركيبة قوة العمل وأوجه استخدامها ومستواها التعليمي.

(١) التركيبة العمالية:

سيطرت العمالة الوافدة على سوق العمل الكويتي حيث تشكل العمالة غير الكويتية الجزء الأكبر من قوة العمل الإجمالية، فقد شكلت أكثر من ٨٠٪ من قوة العمل خلال سنوات التعداد. وبحسب آخر تقدير ١٩٩٠ بلغ إجمالي قوة العمل ٨٧٤٠٢٢ منهم ١٢١٦٤٧ كويتيا و ٧٥٢٣٧٥ غير كويتي، أي بنسبة ١٤٪ كويتي ٨٦٪ غير كويتي [٧].

هناك عدة أسباب ساعدت على سيطرة العمالة الوافدة على السوق المحلي من أهمها:

أـ عدم قدرة سوق العمل المحلي على توفير متطلبات العمالة اللازمة لعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي التي صاحبت الثورة النفطية للأسباب التالية:

١) قلة عدد السكان الكويتيين وبالتالي صغر حجم قوة العمل الكويتية.

جدول رقم (٢)
التوزيع النسبي لغير الكويتيين بحسب مدة الإقامة ١٩٥٧-١٩٨٠

عدد سنوات الإقامة	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
صفر-٤	٧١,٧	٥٩,٧	٥١,٨	٤٢,١	٤٥,٢
٥-٩	١٦,٣	٢٧,٤	٢٦,٦	٢٨,٧	٢٢,٥
١٠+	٦,١	١٢,-	٢١,٢	٢٩,-	٣٢,١
مدة إقامة غير معلومة	٥,٩	,٩-	,٤-	,٢-	,٢-

المصدر: النسب محسوبة من
(١) المجموعة الإحصائية السنوية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة التخطيط - ١٩٧٥ - جدول رقم ٣٩
(٢) المجموعة الإحصائية السنوية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة التخطيط - ١٩٨٥ - جدول رقم ٣٦

٢) ارتفاع نسبة صغار السن في مجموع السكان الكويتيين مما يؤدي إلى انخفاض نسبة السكان النشطين اقتصاديا وبالتالي صغر حجم قوة العمل.

٣) انخفاض معدل المشاركة للكويتيين وبخاصة المرأة الكويتية. فقد بلغ متوسط معدل المشاركة في قوة العمل للكويتيين حوالي ٣٥٪ خلال سنوات التعداد ١٩٧٠-١٩٨٥[٨].

(ب) عدم وجود سياسة عمالية محددة الأهداف مما فتح باب الهجرة للعمالة الأجنبية على مصراعيه دون قيود مما أدى إلى تجاهل تأهيل العنصر الكويتي بصورة مقصودة أو غير مقصودة لتحمل أعباء التنمية على المدى الطويل.

جدول رقم (٣)

التوزيع العمري لنسب السكان بحسب فئات العمر والجنسية خلال السنوات ١٩٥٧-١٩٩٣.

فئات العمر									
	صفر - ١٤			١٥ - ٥٩			٦٠ فأكثر		
	كويتي	غير كويتيين	الاجمالي	كويتي	غير كويتيين	الاجمالي	كويتي	غير كويتيين	السكان
١٩٥٧	٤١,٤	١٥,٣	٣٠,٠	٤٨,٠	٧٦,٤	٦٠,٠	١١,٠	٨,٣	١٠,٠
١٩٦١	٤٣,٣	٢٣,٦	٣٣,٣	٤٤,٠	٧٣,٨	٥٩,٠	١٢,٧	٢,٦	٧,٧
١٩٦٥	٤٨,٩	٢٨,٢	٣٨,٠	٤٦,١	٧٠,٣	٥٩,٠	٥,٠	١,٥	٣,٠
١٩٧٠	٤٨,١	٣٨,١	٤٣,١	٤٥,٣	٦١,٥	٥٤,١	٦,٦	١,٤	٢,٨
١٩٧٥	٤٩,٤	٣٩,٦	٤٣,٤	٤٦,٨	٥٨,٨	٥٥,١	٣,٨	١,٦	١,٢
١٩٨٠	٤٩,٢	٣٣,٧	٤٠,٣	٤٧,١	٦٥,١	٥٧,٥	٣,٧	١,٢	٢,٢
١٩٨٥	٤٩,٠	٢٩,٠	٣٧,٠	٤٨,٠	٦٩,٨	٦١,١	٣,٠	١,٢	٢,٠
١٩٨٩	٤٤,٥	٢٩,٩	٣٣,٩	٥٢,٠	٦٨,١	٦٣,٧	٣,٥	٢,٠	٢,٤
١٩٩٣	٤٤,٣	١٨,٧	٢٩,٨	٥٢,٠	٧٩,٩	٦٧,٨	٣,٧	١,٤	٢,٤

المصـــدر:

- النسب المئوية للسنوات ١٩٥٧ - ١٩٨٥ محسوبة في

(١) المجموعة الإحصائية السنوية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة التخطيط - ١٩٧٥ - جدول رقم ١٩

(٢) المجموعة الإحصائية السنوية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة التخطيط - ١٩٨٧ - جدول رقم ١٩

النسب المئوية للسنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ في السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣ - الإدارة العامة للتخطيط - وزارة التخطيط - ١٩٩٤ - جدول رقم ٤

(٢) جهة الاستخدام

أ ـ يمتص القطاع الحكومي نسبة كبيرة من إجمالي قوة العمل. فمن جملة ٦٢٢٥٨٨ عاملا هناك ٢٤٣٨٦٣ عاملا يعملون في القطاع الحكومي أي بنسبة ٣٧٪ من جملة قوة العمل بحسب تعداد ١٩٨٥.

هناك اختلاف بين الكويتيين وغير الكويتيين من ناحية التفضيل القطاعي. فالعمالة الكويتية تفضل العمل في القطاع الحكومي نتيجة لوجود الضمان الوظيفي وقلة الأعباء وارتفاع الأجر، حيث تبلغ قوة العمل الكويتية التي تعمل بالقطاع الحكومي حوالي ٨٧٪ مقارنة بـ ٢٥٪ من قوة العمل غير الكويتية بحسب تعداد ١٩٨٥ [٩].

ب ـ بالنسبة للتوزيع بحسب النشاط الاقتصادي: لقد تم دمج الأنشطة الاقتصادية المختلفة في ثلاثة قطاعات هي قطاع الزراعة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات[١٠]. أما فيما يتعلق بالهيكل العام لتوزيع العمالة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة فلم يحدث تغير ملحوظ خلال سنوات التعداد.

فقد ظلت نسبة العاملين في قطاع الخدمات مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث تبلغ، حوالي ٧٠٪ في قطاع الخدمات مقابل ٢٧٪ في قطاع الصناعة ٢٪ في قطاع الزراعة.

لقد اختلف هيكل توزيع قوة العمل الكويتية بين مختلف النشاطات الاقتصادية عن هيكل توزيع قوة العمل غير الكويتية، فالكويتيون يتركزون في قطاع الخدمات وهذا واضح من ارتفاع نسبة المشتغلين في هذا القطاع حيث بلغت في المتوسط ٨٧٪ من إجمالي قوة العمل الكويتية. أما بالنسبة للمشتغلين في القطاع الصناعي فالملاحظ انخفاض نسبتهم خلال سنوات التعداد من ١١٪ عام ١٩٦٥ ـ إلى ٧٪ عام ١٩٨٥.

وهذا دليل على عزوف العمالة الوطنية عن العمل الصناعي، لذلك فأي سياسة سكانية وعمالية يجب أن تهتم بهذه الناحية وتقديم الاقتراحات اللازمة لزيادة العمالة الوطنية في هذا القطاع المهم للتقدم الاقتصادي.

بالنسبة للعمالة غير الكويتية، فالملاحظ أن العاملين في القطاع الصناعي يشكلون حوالي ٣٣٪ من إجمالي قوة العمل خلال سنوات التعداد. وهذا دليل على سيطرة العمالة غير الكويتية على النشاطات الصناعية في الكويت.

أما قطاع الخدمات فيمتص الجزء الأكبر من قوة العمل غير الكويتية حوالي ٦٠٪ خلال سنوات التعداد.

انظر جدول رقم (٤) للمزيد من التفصيلات حول التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

ج ـ بالنسبة للتركيب المهني لقوة العمل. فقد تم تجميعها في أربع أقسام رئيسة هي المهن العلمية والفنية والإدارية، المهن الخدمية والكتابية والبيع، مهن الإنتاج، والمهن الزراعية.

هذا التوزيع المهني يعكس مستويات ومهارات قوة العمل.

التركيب المهني لقوة العمل الإجمالية يدل على تضاعف نسبة العاملين في المهن العلمية والفنية والإدارية. فقد زادت نسبة العاملين من حوالي ٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٨٪ عام ١٩٨٥. وهذا دليل على ارتفاع نسبة المهارة في سوق العمل الكويتي.

كذلك يوضح التركيب المهني زيادة نصيب المهن الخدمية والكتابية من العمالة. فقد ارتفعت نسبة المشتغلين من ٤٢٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٦٪ عام ١٩٨٥ على حساب مهن الإنتاج حيث انخفض نصيبها من العمالة من ٤٤٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٥، أما بالنسبة للتركيب المهني لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية فالملاحظ تماثل نمط توزيعها مع توزيع قوة العمل الإجمالية.

فنسبة العاملين في مجموع المهن العلمية والفنية والإدارية ومجموع المهن الخدمية والكتابية ارتفعت على حساب مجموع مهن الإنتاج.

لقد ارتفعت نسبة المشتغلين من الكويتيين في المهن العلمية والإدارية من ٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٤٪ عام ١٩٨٥ مقارنة بـ ١٠٪ عام ١٩٦٥ و٢٦٪ عام ١٩٨٥ لغير الكويتيين.

كذلك ارتفعت نسبة المشتغلين من الكويتيين في المهن الخدمية والكتابية من ٥٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ٦٤٪ عام ١٩٨٥ مقارنة بـ ٣٧٪ عام ١٩٦٥ و٤٢٪ عام ١٩٨٥ لغير الكويتيين.

أما بالنسبة للمشتغلين من الكويتيين في مهن الإنتاج فقد انخفضت نسبتهم من ٢٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٨٪ عام ١٩٨٥ مقارنة بـ ٥٠٪ عام ١٩٦٥ و ٣٩٪ عام ١٩٨٥ لغير الكويتيين.

جدول رقم (٤)
التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال سنوات التعداد ١٩٦٥-١٩٨٥

	١٩٦٥			١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	كويتي	غير كويتي	الإجمالي	كويتي	غير كويتي	الإجمالي	كويتي	غير كويتي	الإجمالي	كويتي	غير كويتي	الإجمالي	كويتي	غير كويتي	الإجمالي
قطاع الزراعة والصيد	١,٤	ـ,١	١,٠	١,٣	١,٨	١,٧	٤,٥	١,٦	٢,٥	٣,٨	١,٣	١,٨	٢,٢	١,٨	٢,٠
قطاع الصناعة	١١,٠	٣٥,٤	٣٠,٠	١٦,٧	٣٦,٠	٣١,٠	٦,٥	٢٦,٣	٢١,٠	٦,٥	٣٦,٣	٣٠,٠	٦,٨	٣٢,٠	٢٧,٠
قطاع الخدمات	٨٧,٦	٦٣,٦	٦٩,٠	٨٢	٦٢,٢	٦٧,٣	٨٩,٠	٧٢,١	٧٦,٥	٨٩,٧	٦٣,٤	٦٨,٢	٩١	٦٦,٢	٧١,٠

المصدر: النسب محسوبة من
١ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ ١٩٨٥ ـ جدول ١١١-١١٢.
٢ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ ١٩٨٧ ـ جدول ١٢٥.

انظر جدول رقم (٥) للمزيد من التفصيل حول التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية بحسب المهنة.

من التحليل السابق لأوجه استخدام العمالة يتضح أن استخدام قوة العمل الكويتية يتركز في القطاع الحكومي والقطاع الخدمي، كذلك نلاحظ عزوف العامل الوطني عن النشاطات الصناعية ومهن الإنتاج. وهذا دليل على سوء توزيع قوة العمل الوطنية في الاقتصاد الكويتي لأنشطة لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية.

هذا التوزيع السيىء للعمالة الوطنية يمكن إرجاعه إلى الدور الذي تلعبه القوة غير السوقية (قوى مؤسسة واجتماعية) في تحديد مستوى التوظف والأجور في القطاع الحكومي، مما يترتب عليه اختلال توزيع العمالة بين الاستخدامات المختلفة. لذلك لابد من التفصيل قليلا حول سياسة الاستخدام والأجور في القطاع الحكومي.

سياسة الاستخدام والأجور الحكومية

الهدف من أي سياسة استخدام هو توزيع العمالة المتوافرة بين الاستخدامات المختلفة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وبالتالي تعظيم الناتج القومي للاقتصاد.

ونتساءل هنا، هل سياسة الاستخدام والأجور الحكومية تهدف إلى تحقيق هذه الغاية؟ الإجابة طبعا بالنفي، لأن سياسة الاستخدام التي تنتهجها الحكومة ليس الغرض منها توزيع قوة العمل الكويتية بين الاستخدامات المختلفة لتوفير متطلبات التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب الثورة النفطية. وإنما تهدف في المقام الأول إلى توزيع عائدات الثروة النفطية بين المواطنين بغض النظر عن مدى ملائمة قوة العمل الوطنية.

أي أن الحكومة استخدمت سياسة التوظيف كوسيلة من بين وسائل عدة لتوزيع الثروة النفطية [١١].

ولتحقيق هدف توزيع الثروة اتبعت الحكومة سياسة الضمان الوظيفي للمواطن، أي أن لكل مواطن الحق في العمل بغض النظر عن مؤهلاته وقدراته العلمية والعملية.

ولما كان هدف سياسة التوظيف في القطاع الحكومي هي توزيع الثروة فإن مستوى الرواتب والأجور في القطاع الحكومي تأثر بدرجة كبيرة بعوامل اجتماعية وسياسية إلى جانب العامل الاقتصادي ولقد أثبتت إحدى الدراسات ذلك[١٢].

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لقوة العمل بحسب أقسام المهنة والجنسية خلال سنوات التعداد ١٩٦٥ـ ١٩٨٥

	١٩٦٥			١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي
١ـ المهن العلمية والفنية والإدارية	٦,٣	١٠,ـ	٩,ـ	٧,ـ	١٣,ـ	١١,٥	١٢,٣	١٦,ـ	١٥,ـ	١٥,ـ	١٧,٤	١٧,٤	٢٤	١٦,٤	١٨,ـ
٢ـ مهن الخدمات والبيع والأعمال الكتابية	٥٩,ـ	٣٧,١	٤٢,٢	٦٦,ـ	٣٨,ـ	٤٥,ـ	٦٥,ـ	٣٩,٣	٤٧,ـ	٦٥,ـ	٣٦,٤	٤٣,ـ	٦٤	٤٢,ـ	٤٦,ـ
٣ـ مهن الإنتاج	٢٦,٣	٥٠,ـ	٤٤,١	٢١,٧	٤٧,٤	٤٠,ـ	١٨,ـ	٤٣,ـ	٣٥,٦	١٤,٢	٤٥	٣٨,ـ	٨,١	٤٠,ـ	٣٣,ـ
٤ـ مهن الزراعة	١,٧	٢,ـ	٢,ـ	١,٤	١,٧	١,٦	٤,٤	١,٧	٢,٦	٤,ـ	١,٦	٢,ـ	٢,١	٢,ـ	٢,ـ

المصدر: النسب محسوبة من:

(١) المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ ١٩٧٥ ـ جدول ١٠٩ـ١١٠.

(٢) المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ ١٩٨٧ ـ جدول ١٢٤.

ملاحظة: مجموع النسب قد لا يساوي ١٠٠ لأن هناك مجموعة من العمال غير مبينة مهنتهم لذلك أهملوا.

وقد ترتب على ذلك عدم التوازن بين العائد (الأجور والمرتبات) والجهد (الإنتاجية) بل إنه يمكن القول إن الأجور والمرتبات في القطاع الحكومي تفوق إنتاجية العامل في هذا القطاع ويمكن التدليل على ذلك بمقارنة مستويات الأجور والرواتب في القطاع الحكومي مع القطاع الخاص بحسب المستوى التعليمي والمهني حيث تعكس مستويات الأجور في القطاع الخاص إلى حد ما إنتاجية العامل بسبب الدور الكبير للعوامل الاقتصادية في تحديد مستويات الأجور. الملاحظ أن مستوى الأجور والرواتب في القطاع الحكومي تفوق إنتاجية العامل في كل مستويات التعليم فيما عدا المستوى الجامعي. انظر الجدول رقم[٦] للمزيد من التفصيل حول متوسط الأجر الشهري بحسب القطاع والمستوى التعليمي.

النتيجة الحتمية لسياسة التوظيف (سياسة تسهيل الرزق) والأجور (الأجر أكبر من الإنتاجية) الحكومية هو تركز الكويتيين وخاصة من ذوي المؤهلات المنخفضة في المهن الحكومية ذات الطابع الخدمي بسبب انخفاض قدرتهم التنافسية في سوق العمل. مما أدى إلى تمركز غير الكويتيين في مهن الإنتاج، وبالتالي سيطرة العامل الأجنبي على مصير الاقتصاد الكويتي.

(٣) المستوى العلمي

الملاحظ تحسن المستوى التعليمي لقوة العمل الإجمالية خلال سنوات التعداد فقد انخفضت نسبة حملة الشهادات المتوسطة وما دونها من ٨٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ٦٨٪ عام ١٩٨٥.

كما أن حملة الشهادات الثانوية والجامعية في ارتفاع، فقد ارتفعت نسبة حملة الشهادة الثانوية وما فوق من ١٠٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢٪ عام ١٩٨٥.

أما بالنسبة لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية، فالملاحظ أن قوة العمل الكويتية سجلت تحسنا ملموسا مقارنة بقوة العمل غير الكويتية خلال سنوات التعداد.

فقد انخفضت نسبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة ومادونها من ٩٧٪ عام ١٩٦٥ إلى ٦٣٪ عام ١٩٨٥ لقوة العمل الكويتية مقارنة بـ ٨٨٪ عام١٩٦٥، ٧٠٪ عام ١٩٨٥ لقوة العمل غير الكويتية.

كما أن نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية وما فوقها قد ارتفعت من حوالي ٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥ لقوة العمل الكويتية مقارنة بـ ١٣٪ عام ١٩٦٥، ٣٠٪ عام ١٩٨٥ لقوة العمل غير الكويتية.

جدول رقم (٦)

متوسط الأجر بالدينار الكويتي في القطاعين الحكومي والخاص بحسب المستوى التعليمي ١٩٨٥

المستوى التعليمي	القطاع	
	خاص	حكومي
لا يقرأ ولا يكتب	١٤٥,٦	٢٥٠,٩
يقرأ ويكتب	١٥٠,٠	٢٩٣,٧
الشهادة الابتدائية	٢١١,١	٣١٥,٩
الشهادة المتوسطة	٢٢١,٣	٣٢٩,٤
الشهادة الثانوية	٢٩٠,٠	٣٤٤,٧
شهادة بعد الثانوية	٢٤٨,٥	٣٧٠,٢
الشهادة الجامعية	٥٧٠,٦	٤٦٩,٢

المصدر: د. عيسى القيسي «تحديد واختلاف الأجور بين القطاعين الحكومي والخاص» ــ ١٩٩٤ بحث غير منشور.

من العرض السابق نلاحظ أن قوة العمل الكويتية أفضل من قوة العمل غير الكويتية على أساس المستوى التعليمي حيث انخفضت نسبة حملة الشهادة المتوسطة وما دونها وارتفعت نسبة حملة الشهادة الثانوية وما فوقها مقارنة بقوة العمل الكويتية بحسب تعداد ١٩٨٥.

انظر جدول رقم (٧) للمزيد من التفصيلات حول الحالة التعليمية لقوة العمل بحسب الجنسية.

ملخص ما سبق أن الوضع السكاني والعمالي السائد قبل ٢ من أغسطس كان وضعا غير مقبول على المستوى الرسمي والشعبي.

فالكويتيون نسبتهم في تناقص مستمر في جملة السكان وكذلك في قوة العمل مع انحصار نشاطهم الاقتصادي في القطاعات الخدمية والابتعاد عن الأنشطة الإنتاجية. ويرجع هذا الاختلال السكاني والعمالي بالدرجة الأولى إلى العامل الاقتصادي، حيث إن عملية النمو والتنمية التي صاحبت اكتشاف النفط أدت إلى زيادة الطلب على مختلف أنواع العمالة، ونظرا لعدم قدرة السوق المحلي على استيفاء متطلبات التنمية فقد بدأ الاختلال بين العرض والطلب على العمل يأخذ في الظهور وبدأت العمالة الوافدة تسد هذا النقص مما تسبب في اختلال التركيبة السكانية والعمالية. بالإضافة إلى العامل الاقتصادي فقد كان للعوامل السياسية والاجتماعية والإنسانية دور في خلق هذه المشكلة.

الجزء الثاني: سمات الوضع السكاني والعمالي بعد ٢ أغسطس

لم يحدث تغير جوهري للوضع السكاني والعمالي بعد التحرير مقارنة بالوضع السكاني والعمالي السائد قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عرض أهم سمات الوضع السكاني والعمالي بعد التحرير ومحاولة مقارنتها كل ما أمكن بما هو سائد قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠.

١ـ حدث انخفاض ملحوظ في الحجم السكاني بعد التحرير فقد انخفض عدد السكان من ٢٠١٤١٣٥ عام ١٩٨٩ إلى ١٤٨٤٤٣١ عام ١٩٩٣ أي بانخفاض قدره ٢٦٪. وهذا الانخفاض في الحجم السكاني أثر بصورة واضحة على الوضع الاقتصادي للبلد، فمستوى النشاط التجاري والعقاري مازال يعاني من كارثة الغزو. انظر جدول رقم (١) لمزيد من التفصيلات عن الوضع السكاني.

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي لقوة العمل بحسب الحالة التعليمية والجنسية خلال سنوات التعداد ١٩٦٥-١٩٨٥.

سنوات التعداد	١٩٦٥			١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
المستوى التعليمي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي	كويتي	غير	الإجمالي
المتوسطة وما دونها	٩٧,-	٨٨,٢	٨٩,٥	٩٣,-	٨٠,٤	٨٤,-	٨٥,٤	٧٦,-	٧٩,-	٧٥,-	٧١,-	٧٢,-	٦٣,-	٧٠,-	٦٨,-
الثانوية ودون الجامعة	١,٤	٨,-	٦,٣	٥,-	١٢,-	١٠,-	١٠,٥	١٤,-	١٣,-	١٧,-	١٧,-	١٧,-	٢٤,-	١٨,-	٢٠,-
الجامعة وما فوق	١,٢	٥,-	٤,-	٢,١	٧,٥	٦,-	٤,-	١٠,-	٨,-	٨,-	١٢,-	١١,-	١٣,-	١٢,-	١٢,-

المصدر: النسب محسوبة من:

(١) المجموعة الإحصائية السنوية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة التخطيط - ١٩٨٥ - جدول ١٠٧-١٠٨

(٢) المجموعة الإحصائية السنوية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة التخطيط - ١٩٨٧ - جدول ١٢١

ملاحظة: مجموع النسب قد لا يساوي ١٠٠ لأن هناك مجموعة من العمال غير مبين مستواهم التعليمي لذلك أهملوا.

٢ـ حدوث تحسن في نسبة الكويتيين في إجمالي السكان بعد التحرير مقارنة بالوضع قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠. فقد ارتفعت نسبة الكويتيين في إجمالي السكان من ٢٧٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٣. وهذا التحسن الذي طرأ على نسبة الكويتيين لا يرجع إلى عوامل أو ظروف طبيعية أو كنتيجة لاتباع سياسة سكانية معينة وإنما لظروف غير طبيعية. فظروف الغزو العراقي أدت إلى خروج أعداد سكانية كبيرة بصورة إجبارية أو اختيارية.

٣ـ بروز ظاهرة مجتمع العزاب بين السكان غير الكويتيين حيث شهدت فترة بعد التحرير التركيز على استخدام الذكور ممن هم في سن العمل دون غيرهم. وقد ترتب على ذلك اختلال في التركيبة النوعية والعمرية للسكان غير الكويتيين لصالح الذكور وكبار السن.

فقد انخفضت نسبة الإناث في مجموع السكان غير الكويتيين من ٤٠٪ عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٣١٪ عام ١٩٩٣[١٣].

كذلك انخفضت نسبة صغار السن (١٥ سنة وأقل) في مجموع السكان غير الكويتيين من حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١٩٪ عام ١٩٩٣، كما يتضح من الجدول رقم (٣).

٤ـ ارتفاع نسبة الجنسيات غير العربية في إجمالي السكان غير الكويتيين، فقد قفزت الأهمية النسبية لجملة الوافدين من الجنسيات غير العربية من حوالي ٣٤٪ من مجموع السكان غير الكويتيين عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٤٦٪ عام ١٩٩٣. وتشكل الجنسيات الآسيوية حوالي ٥ , ٤٤٪ كما يتضح من الجدول رقم (٨).

٥ـ طرأ انخفاض على قوة العمل الإجمالية مقارنة بفترة قبل الغزو. فقد انخفضت قوة العمل الإجمالية من ٨٦٢٧١١ عامل عام ١٩٨٩ إلى ٧٣٥٦٧٦ عاملا عام ١٩٩٣ أي بانخفاض قدره ١٥٪[١٤].

٦ـ ارتفاع نصيب العمالة غير العربية في مجموع قوة العمل الوافدة. فقد كانت العمالة غير العربية تشكل حوالي ٥٥٪ في جملة قوة العمل الوافدة عام ١٩٨٩ وارتفعت إلى حوالي ٦١٪ عام ١٩٩٣ كما هو موضح بالجدول رقم (٩).

٧ـ لم يطرأ تحسن على المستوى التعليمي للعمالة الوافدة مقارنة بسنوات ما قبل الغزو. فمازال غير المؤهلين والحاصلون على المؤهلات العلمية الدنيا (الشهادتين الابتدائية والمتوسطة) يشكلون حوالي ٦٩٪ من جملة قوة العمل غير الكويتية عام ١٩٩٣ مقارنة بـ ٦٨٪ عام ١٩٨٩[١٥].

جدول رقم (٨)
تطور أعداد السكان غير الكويتيين بحسب النوع ومجموعات الجنسية فيما بين السنتين ١٩٨٩-١٩٩٣

مجوعات الجنسية	١٩٨٩				١٩٩٣				نسبة التغير خلال الفترة ٪		
	ذكور	إناث	جملة	الوزن النسبي ٪	ذكور	إناث	جملة	الوزن النسبي ٪	ذكور	إناث	جملة
١- جنسيات عربية	٥٥٨٣٦١	٤٠٨٢٥٣	٩٦٦٦١٤	٦٦,٠	٣٠٥٧٤٧	١٥١٧٨٦	٤٥٧٥٣٣	٥٤,٣	(٤٥,٢)	(٦٢,٨)	(٥٢,٧)
٢- جنسيات غير عربية	٣١٩٨٧٢	١٧٧٤٦٨	٤٩٧٣٤٠	٣٤,٠	٢٦٩٤٦٦	١١٤٨٣٦	٣٨٤٣٠٢	٤٥,٧	(١٥,٧)	(٣٥,٣)	(٢٢,٧)
- آسيوية	٣١٢٠٩٣	١٦٩٦٩٥	٤٨١٧٨٨	٣٢,٩	٢٦٣٧٢٠	١١٠٩١٢	٣٧٤٦٣٢	٤٤,٥	(١٥,٥)	(٢٩,٢)	(٢٢,٢)
- أفريقية	١٠٠٣	١٣٥١	٢٣٥٤	٠,٢	٥٩٥	٥٥٩	١١٥٤	٠,١	(٤٠,٦)	(٥٨,٦)	(٥١,٠)
- أوروبية	٥٠٢٢	٤٥٨٢	٩٦٠٤	٠,٧	٢٩٥٢	١٩٩٠	٤٩٤٢	٠,٦	(٤١,٢)	(٥٦,٦)	(٤٨,٥)
- أمريكية	١٧٥٤	١٨٤٠	٣٥٩٤	٠,٢	٢١٩٩	١٣٧٥	٣٥٧٤	٠,٥	٢٥,٣	(٢٥,٣)	(٠,٥)
- استرالية											
جملة غير الكويتيين	٨٧٨٢٣٣	٥٨٥٧٢١	١٤٦٣٩٥٤	١٠٠	٥٧٥٢١٣	٢٦٦٦٢٢	٨٤١٨٣٥	١٠٠	(٣٤,٥)	(٤٥,٥)	(٤٢,٥)

المصدر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣ الإدارة العامة للتخطيط - وزارة التخطيط - ١٩٩٤ جدول رقم (٢).

جدول رقم (٩)
تطور توزيع قوة العمل غير الكويتية بحسب النوع ومجموعات الجنسية فيما بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣

مجموعات الجنسية	١٩٨٩				١٩٩٣			
	ذكور	إناث	جملة	٪	ذكور	إناث	جملة	٪
العربية	٢٩٩٨١٦	٣٧١٠٨	٣٣٦٩٢٤	٤٥,٣	٢٠٩٦٠٠	١٩٥٧٣	٢٢٩١٧٣	٣٩,١
غير العربية	٢٨٥٥٣٠	١٢١٥٤٧	٤٠٧٠٧٧	٥٤,٧	٢٥٩٠٧٠	٩٧٣٨٦	٣٥٦٤٥٦	٦٠,٩
ـ آسيوية	٢٨٠٦٨٩	١١٩٢٨١	٣٩٩٩٧٠	٥٣,٨	٢٥٤٤٤٠	٩٥٨١٤	٣٥٠٢٥٤	٥٩,٨
ـ أفريقية	٤٥٣	١٠٢١	١٤٧٤	٠,٢	٣٢٢	٤٢٦	٧٤٨	٠,١
ـ أوروبية	٣٤٧٨	٩١٦	٤٣٩٤	٠,٦	٢٥٤٠	٨١١	٣٣٥١	٠,٦
ـ أمريكية واسترالية	٩١٠	٣٢٩	١٢٣٩	٠,١	١٧٦٨	٣٣٥	٢١٠٣	٠,٤
جملة قوة العمل	٥٨٥٣٤٦	١٥٨٦٥٥	٧٤٤٠٠١	١٠٠	٤٦٨٦٧٠	١١٦٩٥٩	٥٨٥٦٢٩	١٠٠

المصدر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٤
وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة للتخطيط ـ ١٩٩٤ جدول رقم (١٢).

الجزء الثالث: السياسات السكانية والعمالية المستقبلية:

تبدو الظروف أكثر ملاءمة بعد التحرير لتحقيق وضع سكاني وعمالي مستقبلي مرغوب فيه على المستوى الرسمي والشعبي، لذلك لابد من وضع تصور مستقبلي للسكان والعمالة فالتصور السكاني المرغوب فيه هو زيادة نسبة الكويتيين في السكان أو الوصول إلى أغلبية كويتية في اجمالي السكان فليس هناك من يرغب في العودة إلى الوضع السكاني الذي كنا عليه قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠. كما أن التصور العمالي المستقبلي المرغوب فيه هو زيادة نسبة الكويتيين في إجمالي قوة العمل مع توزيع أفضل بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتحقيق وضع سكاني وعمالي مرغوب فيه يتطلب وضع سياسات معينة موجهة أساسا لتحقيق هذا الهدف وسوف نستعرض الإجراءات التي يجب اتباعها لكل سياسة على حدة.

أولا: السياسات السكانية:

إن الهدف الأساسي من أي سياسة سكانية هو تحقيق الأغلبية السكانية للمواطنين، وتحقيق هذا الهدف يتطلب إجراءات معينة للتأثير على معدلات نمو السكان الكويتيين وغير الكويتيين.

إجراءات للتأثير على نمو الكويتيين:

تم تحديد مصادر نمو السكان للكويتيين في المصدر الطبيعي وهو الفرق بين المواليد والوفيات والمصدر غير الطبيعي وهو التجنيس. لذلك فإن السياسة السكانية الهادفة لزيادة أعداد الكويتيين في السكان يجب أن تنظر إلى امكانية كل مصدر، وسوف اناقش إمكانية كل مصدر على حدة لتحديد مدى ملاءمته لزيادة أعداد الكويتيين.

١) المصدر الطبيعي لزيادة الكويتيين:

ما هي إمكانية استخدام هذا المصدر كوسيلة لزيادة الاعداد البشرية الكويتية؟

يرى البعض أنه يجب التركيز على مصدر الزيادة الطبيعية من خلال التشجيع الحكومي لزيادة معدل المواليد للسكان الكويتيين[١٦].

لكن الملاحظ أن معدل المواليد آخذ في الانخفاض رغم التشجيع المتمثل في المعونات الاجتماعية والخدمات المجانية المتعددة فقد انخفض معدل المواليد من ٥١ لكل ألف من السكان عام ١٩٧٦ إلى ٤٦ عام ١٩٨٥[١٧].

وظاهرة تناقص معدل المواليد للكويتيين يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

أ ـ ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الكويتية وزيادة فرص عملها مما ترتب عليه خفض عدد المواليد للأسرة. فالمرأة غير المتعلمة يبلغ متوسط عدد الأبناء عندها ستة مع بلوغها سن التاسعة والثلاثين في حين متوسط عدد الأبناء المتعلمة ثلاثة عند بلوغها نفس السن[١٨]. بحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن معدل الخصوبة في الكويت سيكون خمسة مواليد لكل امرأة سنة ٢٠٠٠[١٩].

ب ـ شيوع ظاهرة الزواج المتأخر نتيجة لانتشار التعليم وتغير نظرة المجتمع حول الزواج المبكر. فقد كانت حالات الزواج للإناث في سن ١٥ ـ ١٩ تشكل حوالي ٥١٪ من مجموع عقود الزواج عام ١٩٧٤ انخفضت إلى ٤٣٪ عام ١٩٨٢[٢٠].

ج ـ انخفاض ظاهرة تعدد الزوجات نتيجة لتطور المستوى الثقافي للمواطنين ولتغير النظرة الاجتماعية لهذه الظاهرة. وتدل الإحصاءات على ارتفاع نسبة الذكور الكويتيين المتزوجين بواحدة من ٥ , ٨٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥ , ٨٩ عام ١٩٨٠، كما أن ظاهرة الاحتفاظ بزوجة واحدة ترتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي. فمثلا ٦ , ٩٣٪ من حملة الشهادة المتوسطة يحتفظون بزوجة واحدة مقابل ٤ , ٩٨٪ لحملة الشهادة الجامعية وما فوق بحسب تعداد ١٩٨٠[٢١].

د ـ انتشار استخدام أدوات منع الحمل على اختلاف أنواعها مما سيؤدي إلى التحكم في عملية الإنجاب.

هـ ـ ارتفاع مستوى دخل الأسرة الكويتية وبالتالي الاهتمام بنوعية الأسرة وليس بحجمها.

إذن هناك عوامل متعددة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية تساعد على خفض معدل المواليد بين السكان الكويتيين. لذلك فإن أي سياسة سكانية تحاول التأثير في هذا المتغير بالزيادة لن يتحقق لها النجاح.

يمكن القول إذن أنه لا يمكن الاعتماد على مصدر الزيادة الطبيعية كوسيلة لزيادة اعداد الكويتيين في إجمالي السكان.

ما هو البديل إذن للسياسة السكانية؟

في اعتقادي أن البديل هو توجيه السياسة السكانية في المقام الأول للتأثير في المصدر غير الطبيعي ألا وهو التجنيس.

٢) المصادر غير الطبيعية لزيادة الكويتيين (التجنيس):

لقد تم تحديد مساهمة وأهمية التجنيس في الزيادة السكانية للكويتيين في الجزء الأول من هذه الدراسة، لذلك فإن السياسة السكانية الهادفة لتعديل اختلال التركية السكانية يجب أن تعطي

هذا المصدر أهمية خاصة بسبب عدم قدرة المصدر الطبيعي للقيام بهذا الدور كما أوضحت مسبقا. في هذه المرحلة يجب أن يكون التجنيس مبنيا على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار حاجة سوق العمل والتكوين النوعي للسكان.

فالتجنيس في فترة الستينيات كان هدفه كميا دون أخذ حاجة سوق العمل بالاعتبار أو كفاءة المجنسين العلمية والعملية، هذه السياسة العشوائية وما يترتب عليها من تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة غير مقبولة في الفترة المقبلة.

فالمطلوب إذن هو التجنيس النوعي أي وضع معايير محددة ليس فقط على أساس مدة الاقامة وإنما على أسس الكفاءة العملية والمهنية آخذين في الاعتبار حاجة سوق العمل. لتحقيق سياسة التجنيس النوعي فإنه يمكن الاعتماد على السكان غير محددي الجنسية حيث يشكل هؤلاء نسبة كبيرة في إجمالي السكان مع عدم وجود تقديرات دقيقة عن حجمهم. من بين هؤلاء كفاءات علمية ومهارات عملية تعمل في مختلف أجهزة الدولة الحكومية والخاصة، هذه الفئة تشكل وعاء للتجنيس. لذلك لابد من حصر الكفاءات من هذه الفئة لإعطائها الجنسية مما سيكون دافعا قويا لزيادة العطاء.

إجراءات للتأثير على نمو غير الكويتي:

بالنسبة لغير الكويتيين فإن السياسة السكانية الموجهة لهذه المجموعة يجب أن تهدف بالدرجة الأولى إلى تقليل أعدادهم البشرية في إجمالي السكان، لذلك فإنه يجب معرفة مدى إمكانية استخدام مصادر الزيادة السكانية لغير الكويتيين (المصدر الطبيعي وغير الطبيعي) لتحقيق هذه الغاية.

(١) المصدر الطبيعي لزيادة غير الكويتيين:

ما هي إمكانية استخدام هذا المصدر كوسيلة لتقليل الأعداد البشرية لغير الكويتيين؟

السياسة السكانية الهادفة إلى تقليل الأعداد البشرية لغير الكويتيين من خلال التأثير في المصدر الطبيعي (الفرق بين المواليد والوفيات) يجب أن تعمل إما على خفض معدل المواليد أو زيادة معدل الوفيات.

في الواقع لا تملك أي سياسة سكانية القوة للضغط مباشرة على غير الكويتيين لتحديد عدد المواليد في كل أسرة كذلك فإنه غير انساني أن تعمل على رفع عدد الوفيات.

لكن مجال السياسة للتأثير على الزيادة الطبيعية يكون بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال

التأثير على العوامل المشجعة على التكاثر مثل عامل الاستقرار، فاستقرار العامل في مكان عمله يشجعه على التزاوج والإنجاب وهذه الظاهرة شائعة في الكويت كما رأينا سابقا. لذلك فإن السياسة السكانية يجب أن تتبنى نظام الإقامة المؤقتة. فالإقامة المؤقتة تؤدي إلى عدم استقرار العمالة وبالتالي عدم التشجيع على التكاثر بالإضافة الى ذلك تقلل من حافز العامل المتزوج على جلب عائلته.

في الواقع لا يمكن الاعتماد على هذه الوسيلة لتقليل أعداد غير الكويتيين لأن انخفاض معدل المواليد قد يقابله انخفاض أكبر في معدل الوفيات نتيجة للرعاية الصحية المتطورة والمتزايدة في المجتمع الكويتي. فتشير الإحصاءات إلى انخفاض ملحوظ في معدل وفيات الرضع لمجتمع غير الكويتيين مقارنة بالكويتيين، فقد انخفض هذا المعدل من ٦ , ٣٪ للذكور ٥ , ٣٪ للإناث غير الكويتيات عام ١٩٧٠ إلى ٧ , ١٪ للذكور، ٤ , ١٪ للإناث عام ١٩٨٥ مقارنة ٨ , ٣ ذكور و ٦ , ٣٪ إناث كويتيات عام ١٩٧٠، ٢٪ ذكور، ٧ , ١٪ إناث كويتيات عام ١٩٨٥[٢٢]. لذلك تتضاءل إمكانية استخدام المصدر الطبيعي كوسيلة للتأثير على السكان غير الكويتيين بالانخفاض.

(٢) المصدر غير الطبيعي (الهجرة) لزيادة غير الكويتيين:

تشكل الزيادة غير الطبيعية عن طريق الهجرة مصدرا هاما لزيادة السكان غير الكويتيين وذلك نتيجة لعدم وجود سياسة سكانية محددة المعالم. فالدخول إلى البلاد يتطلب الحصول على تأشيرة دخول أيا كان نوعها (للعمل، للزيارة، للالتحاق بعائل، خدم) بغض النظر عن المؤهل العلمي أو حاجة سوق العمل.

فإحصاءات الدخول إلى البلاد المتوافرة لدى وزارة الداخلية تشير إلى اختلاف أعداد الداخلين من سنة إلى أخرى وهذا دليل على عدم وجود خطة أو سياسة معينة تحكم أعداد الداخلين سنويا.

فخلال فترة الثمانينيات بلغ الحد الأدنى لتأشيرات الدخول لأول مرة ٨٤٢٧٠ عام ١٩٨٦ والحد الأقصى ١٦٥٠٢٦ عام ١٩٨٧. أما بالنسبة لتقسيم الداخلين إلى البلاد بحسب نوع التأشيرة. فإنه يتضح أن الغالبية لفئة الخدم وللزيارة، فقد ارتفعت نسبة الخدم من ١٩٪ من مجموع الداخلين لأول مرة عام ١٩٨٠ إلى ٦٧٪ عام ١٩٨٦. كما أن فئة الدخول للزيارة قد ارتفعت كذلك من ٣٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٨٧. وهذه الفئة (الخدم وللزيارة)

الداخلين إلى البلاد لا يراعي في دخولها مستواها العلمي وتأهيلها المهني أو الحاجة الفعلية لسوق العمل. انظر جدول رقم (١٠) للمزيد حول توزيع تأشيرات الدخول إلى البلاد لأول مرة بحسب نوع التأشيرة خلال فترة الثمانينيات.

لذلك فإن السياسة السكانية الهادفة إلى تقليل الأعداد البشرية لغير الكويتيين يجب أن تركز على المصدر غير الطبيعي وتحاول الحد من الزيادة غير الطبيعية وهذا يأتي من خلال اتباع:

أ ـ سياسة تحديد أعداد الداخلين إلى البلاد سنويا (سياسة الحصص) وتكون الأولوية للكفاءات اللازمة لسوق العمل.

يجب تحديد احتياج سوق العمل من العمالة اللازمة من خلال دراسة دورية للسوق وتحديد مستويات تعليمية ومهنية محددة لضمان جودة العمالة الداخلة إلى الاقتصاد الكويتي.

ب ـ الحد من دخول العمالة الهامشية (الخدم) والعمالة المستترة (للزيارة) بحيث يشكلون نسبة محددة من مجموع العمالة الداخلة سنويا. مما يحد من إغراق السوق بعمالة لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية وتقليل نسبة الآسيويين في إجمالي السكان وقوة العمل، حيث إن أغلبية الآسيويين يدخلون إلى البلاد بتأشيرة خدم.

ثانيا: السياسة العمالية:

في الواقع، تعديل الاختلال بالتركيبة السكانية مرتبط بتعديل تركيبة قوة العمل الاجمالية، حيث إن تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة سيساعد على تقليل الأعداد البشرية غير الطبيعية الداخلة إلى البلاد وبالتالي تصحيح الاختلال السكاني الحالي.

لذلك يمكن القول إن السياسة السكانية بمفردها تكون عاجزة عن تصحيح المسار السكاني ما لم تكن مكملة بسياسة عمالية محددة المعالم.

فالسياسة العمالية يجب أن تهدف في المقام الأول إلى تعديل الاختلال في تركيبة قوة العمل الإجمالية من خلال زيادة نسبة العمالة الوطنية وتطوير قدراتها ومهارتها لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل المحلي وتحقيق توزيع أفضل للعمالة الكويتية بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحسين نوعية العمالة وخلق توازن فيما بينها.

جدول رقم (١٠)
تأشيرات الدخول إلى البلاد (مطلقة ونسبة) لأول مرة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪	أعداد مطلقة	٪
للعمل	٤١٦٦٩	٢٩	٤٥٨١٠	٣٣	٤٣٦٥٦	٢٩	١٤٨٩٦	١١	١٤١٨١	١٢	١٨٨٠٢	١٤	١٧٥٣٦	٢١	١٣٧٢٨	٨
للزيارة	٣٣٦١١	٣٢	٤٦٧٢١	٣٣	٥١٠٠٥	٣٣	٤٨٨٧٤	٣٧	٥١٩٢٥	٤٣	٥٢٦٧٣	٣٩	٣٦١٤	٤	٧٣٣٩٠	٤٤
الالتحاق بعائل	٢٢٤٤	٢	٣٤٥٧	٢	٣٢٤٤	٢	٣١٢١	٣	١٦٩٤	١	٢١٠٤	٢	٣١٤٨	٤	٥٠٧٢	٣
خدم	٢٠١٧٥	١٩	٣٦٧٦٠	٢٦	٤٥٩٩٨	٣٠	٥٦٠٥٣	٤٣	٤٤٤٤٤	٣٧	٥٥٥٢٥	٤١	٥٦٧٤٨	٦٧	٧٠٥٠٢	٤٣
سمة عودة	٨٠٤٣	٧	٦٨٣٧	٥	٨٨٩٨	٦	٧٧١١	٦	٧٤٧٥	٦	٧٣٨٧	٤	٣٢٠٠	٤	٢٢٣١	٢
سمة حكومية	٥٦	١	١٠٩	١	-	-	-	-	٥٩٥	١	٢٦	-	٢٤	-	١٠٣	-
المجموع	١٠٥٧٩٨	١٠٠	١٣٩٦٩٤	١٠٠	١٥٢٨١١	١٠٠	١٣٠٦٥٥	١٠٠	١٢٠٣١٤	١٠٠	١٣٦٥١٧	١٠٠	٨٤٢٧٠	١٠٠	١٦٥٠٢٦	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لوزارة الداخلية للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

وإجراءات تحقيق ذلك يتطلب:

١) رفع مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل: الملاحظ أن المرأة الكويتية تتميز بانخفاض مساهمتها في قوة العمل مع أنها تشكل حوالي نصف السكان الكويتيين. فبحسب تعداد ١٩٨٥ هناك ١٧٩٥٨٢ امرأة كويتية في سن العمل، العاملات فقط ٢٤٨٠٣ امرأة أي حوالي ٨, ١٣٪ [٢٣].

ولإلقاء مزيد من الضوء على مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل فإنه من الأفضل مقارنة مساهمتها مع نظيراتها من غير الكويتيات بحسب فئات العمر. الجدول رقم (١١) يوضح نسبة مشاركة المرأة الكويتية وغير الكويتية بحسب فئات العمر.

والملاحظ بصورة عامة انخفاض مساهمة المرأة الكويتية مقارنة بغير الكويتية عند فئات العمر المختلفة. الأهم من ذلك مساهمة صغار السن من ٢٠ إلى ٣٩ سنة من الكويتيات حيث تعتبر هذه الفئة من الروافد المهمة لسوق العمل.

لذلك فإن السياسة العمالية للمرحلة القادمة يجب أن تعمل على زيادة مساهمة المرأة الكويتية من خلال التأثير على العوامل ذات العلاقة بمساهمة المرأة. فقد حددت دراسة أولية كلا من مستوى التعليم، عدد الأطفال ودخل الزوج كأهم العوامل المؤثرة على مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل [٢٤].

ولرفع معدلات المشاركة للمرأة الكويتية يجب العمل على:

أ ـ زيادة تهيئة الفرصة للمرأة الكويتية وهذا يأتي من خلال تقليل الاختلاف في الأجور بين الرجل والمرأة في سوق العمل الكويتي.

ب ـ زيادة فرص العمل للمرأة وخاصة في المجالات التي تعد قاصرة غالبا على الرجل مثل الأعمال القيادية.

ج ـ توفير دور خاصة لرعاية الأطفال خلال فترة العمل.

د ـ زيادة المميزات الوظيفية للمرأة وخاصة فيما يتعلق بالترقيات وإجازات الحمل والولادة.

هـ ـ العمل على زيادة الاستثمار البشري للمرأة وخاصة بالتدريب مما يجعلها أكثر ارتباطا بالعمل.

(٢) خفض تسرب العمالة الوطنية الناتج عن التقاعد المبكر: تعتبر ظاهرة التقاعد المبكر من الظواهر اللافتة للنظر في مجال العمالة الكويتية مما يشكل تسربا للعمالة الوطنية النادرة. وسبب هذه الظاهرة يعود في المقاوم الأول إلى قانون التأمينات المعمول به حاليا. فقد حددت المادة (١٧) من هذا القانون أسباب انتهاء الخدمة واستحقاق المعاش التقاعدي، وأهم الأسباب التي احتوتها المادة (١٧) المشجعة على التقاعد المبكر الآتي:

جدول رقم(١١)
معدل المشاركة للمرأة بحسب فئات العمر والجنسية ١٩٨٥

	١٥ـ١٩	٢٠ـ٢٤	٢٥ـ٢٩	٣٠ـ٣٤	٣٥ـ٣٩	٤٠ـ٤٤	+٤٥
المرأة الكويتية							
العاملات	٣٥٧	٥٦٦٤	٨٦٩٣	٥٦٨١	٢٨٦٤	٨٦٧	٦٧٧
جملة السكان	٣٧٨٨٢	٣١٩٠٨	٢٦٥٥٧	٢٠٦٥١	١٦٣٩٥	١٢٥١٧	٣٣٦٧٢
معدل المشاركة	١٪	١٨٪	٣٣٪	٢٨٪	١٧٪	٧٪	٢٪
المرأة غير الكويتية							
العاملات	٤١٩٧	٢٠٨٣٨	٢٥٥٤٦	٢٢٦٧٢	١٥٥٩١	٨٩٦٠	٩٥١٩
جملة المرأة	٣٤٦١٧	٣٩٥٨٠	٤٥٧٠٤	٥٢٠٩٥	٢٣٧٠٠	٢٠٧٥٥	٣٠٠٩٨
معدل المشاركة	١٢٪	٥٣٪	٥٦٪	٤٤٪	٤٨٪	٤٣٪	٣٢٪

المصدر: محسوبة من جدول رقم ٣٩ـ١١٩، المجموعة الإحصائية السنوية ـ وزارة التخطيط ١٩٨٦.

أ ـ استكمال مدة اشتراك في التأمينات لا تقل عن عشرين سنة لمن لم يبلغ سن الخمسين من الذكور.

ب ـ أو استكمال مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن خمس عشرة سنة لمن لم يبلغوا سن الخمسين من الإناث.

بالإضافة إلى ذلك فإن قانون التأمينات الاجتماعية يعطي المتقاعد الحق في استبدال جزء من المعاش التقاعدي مقابل الحصول على مبلغ معين دفعة واحدة.

يمكن التعرف على تفشي هذه الظاهرة من خلال البيانات المتاحة كما هو موضح بالجدول (١٢) و (١٣).

بالنسبة إلى الذكور فقد ارتفعت نسبة المتقاعدين في فئة العمل (٤١ـ٤٥) من ٦,٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٨,٢٨٪ عام ١٩٨٧. كما ارتفعت نسبة المتقاعدين في فئة العمر (٤٦ـ٥٠) من ١١٪ عام ١٩٨٠ إلى ٧,٢٦٪ عام ١٩٨٧.

كما أن نسبة حالات التقاعد ممن هم فئة العمر ٥٠ سنة وأقل قد ارتفعت من ٢,٣٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢,٧٨٪ عام ١٩٨٧ أما بالنسبة للإناث فإن المشكلة أكثر حدة حيث تتركز نسبة كبيرة من المتقاعدات في فئات عمر مبكر مقارنة بالذكور، فقد زادت نسبة المتقاعدات في فئة العمر (٣٦ـ٤٠) من ٦,١٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥,٤٨٪ عام ١٩٨٧.

كما أن نسبة حالات التقاعد ممن هم في فئة العمر ٥٠ سنة وأقل قد ارتفعت من ٤,٣٩٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣,٩٠٪ عام ١٩٨٧.

لذلك فإن السياسة العمالية يجب أن تعمل على الحد من تسرب العمالة الوطنية من قناة التقاعد المبكر وذلك من خلال إعادة النظر في قانون التأمينات الحالي ليتلائم مع طبيعة سوق العمل الكويتي. وأهم التعديلات التي يجب إدخالها على القانون تتمثل في إلغاء سنوات الخدمة ورفع سن التقاعد إلى الحد الذي يحقق أفضل استخدام للعمالة الوطنية وإلغاء نظام الاستبدال.

كل هذه الإجراءات سوف تقلل من الحافز على التقاعد المبكر مما سيؤدي إلى أقصى استغلال للعمالة الكويتية.

(٣) تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة: من المتعارف عليه أن استخدام التكنولوجيا في الأنشطة الاقتصادية المختلفة يؤثر في حجم العمالة المطلوبة ونوعيتها، هذا التأثير قد يكون من خلال إحلال الآلة محل العامل أي خفض الحاجة إلى العمالة أو من خلال تغيير هيكل الطلب

جدول رقم (١٢)
تطور توزيع حالات انتهاء الخدمة من بين المؤمن عليهم من الذكور
في جميع القطاعات باستحقاق معاش التقاعد (١)

فئة السن في نهاية العام	عدد حالات انتهاء الخدمة خلال العام					نسبة عدد الحالات إلى إجمالي المؤمن عليهم (٪)				
	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	خلال السنة المالية ٨٧/١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	خلال السنة المالية ٨٧/١٩٨٨
أقل من ٣٦	١	٢	١	١	١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٣٦_٤٠	٢٦	١١٦	٧١	٦٦	٥٧	١,١	٢,٨	٨,٨	٥,٥	٥,٤
٤١_٤٥	١٣٢	٧٥٥	٢١٦	٣٤٣	٢٩١	٥,٦	١٨,٢	٢٦,٧	٢٨,٨	٢٧,٧
٤٦_٥٠	٢٥٧	١١٥٦	٢٣٥	٣١٨	٣١٨	١١,٠	٢٧,٩	٢٩,٠	٢٦,٧	٣٠,٢
٥١_٥٥	٣٣٨	١١٥٦	١٣٨	٢٠٤	١٧٨	١٤,٥	٢٧,٩	١٧,٠	١٧,١	١٧,٠
٥٦_٦٠	٧٢٤	٧١٤	٨٤	١٤٤	١٠٦	٣١,٠	١٧,٢	١٠,٤	١٢,١	١٠,١
٦١ فأكثر	٨٦٠	٢٤٥	٦٥	١١٥	٩٩	٣٦,٨	٥,٩	٨,٠	٩,٧	٩,٤
المجموع	٢٣٣٨	٤١٤٤	٨١٠	١١٩١	١٠٥٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) بعد استبعاد حالات الوفاة وحالات انتهاء الخدمة للأسباب الصحية

المصدر: ظاهرة التقاعد المبكر في الكويت ـ جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية الديوان الأميري ـ سبتمبر ١٩٨٨ ـ جدول رقم (١).

جدول رقم (١٣)
تطور توزيع حالات انتهاء الخدمة من بين المؤمن عليهن من الإناث
في جميع القطاعات باستحقاق معاش التقاعد (١)

فئة السن في نهاية العام	عدد حالات انتهاء الخدمة خلال العام					نسبة عدد الحالات إلى إجمالي المؤمن عليهم (٪)				
	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	خلال السنة المالية ٨٧/١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	خلال السنة المالية ٨٧/١٩٨٨
أقل من ٣٦	٥	١٣	٣٦	٧٣	٦٣	٤,٦	٧,٥	١٥,٧	١٣,٢	١١,٤
٣٦ـ٤٠	١٧	٧٢	١٢٠	٢٧٤	٢٦٧	١٥,٦	٤١,٦	٥٢,٤	٤٩,٥	٤٨,١
٤١ـ٤٥	١٤	٣٣	٤٣	١٠٦	١٢٥	١٢,٨	١٩,١	١٨,٨	١٩,١	٢٢,٥
٤٦ـ٥٠	٧	٢٢	١٣	٤٧	٤٦	٦,٤	١٢,٧	٥,٧	٨,٥	٨,٢
٥١ـ٥٥	٩	١١	٨	٣١	٢٩	٨,٣	٦,٤	٣,٥	٥,٦	٥,٢
٥٦ـ٦٠	١٦	١٨	٧	١٣	١٥	١٤,٧	١٠,٤	٣,٠	٢,٣	٢,٧
٦١ فأكثر	٤١	٤	٢	١٠	١٠	٣٧,٦	٢,٣	٠,٥	١,٨	١,٨
المجموع	١٠٩	١٧٣	٢٢٩	٥٥٤	٥٥٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) بعد استبعاد حالات الوفاة وحالات انتهاء الخدمة للأسباب الصحية.

المصدر: ظاهرة التقاعد المبكر في الكويت ـ جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية.
الديوان الأميري ـ سبتمبر ١٩٨٨ ـ جدول رقم(٢).

على العمل. لذلك فإن استخدام التكنولوجيا يكون مخرجا للاقتصاديات المتميزة بنقص العنصر البشري وهذا يجب أن يكون في الاقتصاد الكويتي.

فالسياسة العمالية يجب أن تشجع القطاعات الاقتصادية المختلفة على تكثيف استخدام التكنولوجيا في مختلف أنشطتها من خلال تقديم المعونات المادية وغير المادية للقطاعات الاقتصادية المكثفة لاستخدام التكنولوجيا، مما سينعكس على خفض الطلب على العمالة.

٤ـ زيادة فرص العمل للعمالة الكويتية في القطاع الخاص، ذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص على اجتذاب العامل الكويتي. وهناك عدة وسائل تستطيع الحكومة استخدامها لتحقيق هذا الهدف. من أهمها وأكثرها فعالية هو المشاركة في تكاليف توظيف وتدريب العامل الكويتي. فمن الملاحظ أن القطاع الخاص يمتنع عن تشغيل العامل الكويتي ليس بسبب انخفاض الإنتاجية كما يدعي، بل بسبب ارتفاع تكاليف تشغيله المادية والقانونية. فمشاركة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في تحمل تكاليف تشغيل الكويتي لعدة سنوات سوف تقلل تكلفته للمنشأة الخاصة وبالتالي إلى زيادة طلبها عليه وخلق فرص عمل للعمالة الكويتية. وبرنامج المشاركة في التكاليف أثبت فعالية في الاقتصاديات المتقدمة مثل الاقتصاد الأمريكي وتطبيقه يتطلب دراسة شاملة لوضع العمالة الكويتية كما يتطلب وضع أسس وشروط معينة لاستحقاق المشاركة حتى لا يساء استغلاله من قبل القطاع الخاص.

٥ـ تشجيع الشباب الكويتي على مزاولة المهن الإنتاجية والصناعية من خلال تسهيل كافة الأمور الإدارية والمالية.

٦ـ وضع مستوى تعليمي معين كحد أدنى لدخول العمالة الوافدة. فالاقتصاد الكويتي ليس بحاجة لمن يحمل الشهادة المتوسطة وما دونها وليس بحاجة للعمالة غير المتعلمة وغير المدربة والتي لا تجد عملا في مواطنها الأصلية. ولانريد أن نكون المكان الذي يرمي فيه العالم مخلفاته البشرية.

فانتقاء نوعيات عمالية معينة بحسب المستوى التعليمي والتدريبي سيؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية العمالة الوافدة بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الكويتي.

الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة تشخيص الوضع السكاني والعمالي عن طريق تحليل البيانات الإحصائية المتوافرة عن السكان والعمالة بحسب عدة متغيرات (الجنسية، النوع، الحالة

التعليمية..إلخ) لفترة ما قبل وما بعد ٢ أغسطس ١٩٩٠.

واستخلصت هـذه الدراسة أن المشكلـة السكانية ليست مشكلـة زيادات سكانيـة لايمكن السيطرة عليها كما هـو سائد في معظم الدول النـامية، وإنما مشكلة اختلال في التركيبـة السكانية لصالح غير الكويتيين حيث يشكلون الأغلبية بالإضـافة إلى ذلك هناك انحراف نحو الجنسيات غير العربية في تركيبة السكان غير الكويتيين وخاصة في فترة ما بعد التحرير.

أما المشكلة العمالية فتنحصر في مشكلـة تركيبة قوة العمل الإجمالية حيـث يشكل الكويتيون نسبة ضئيلـة جدا وصلت إلى حوالي ١٤٪ خـلال فترة ما قبل ٢ أغسطـس ١٩٩٠. كما أن هناك سـوء توزيـع للموارد البشريـة حيـث ينحصر عمل العمالـة الـوطنية في القطـاع الحكومـي وفي الأنشطة الخدمية بينما تسيطر العمالة الوافدة على القطاع الإنتاجي والصناعي.

بعد تشخيص المشكلة السكانية والعمالية طرحت هـذه الدراسة أسلوبا محددا لمعالجة الوضع السكاني والعمالي غير المرغوب فيه في شكل سياسات سكانية وعمالية يمكن تلخيصها بالآتي:

أ ـ التركيز على المصادر غير الطبيعيـة (التجنيس) لزيادة أعداد الكويتيين، فهنـاك فئة البدون وغير الكويتيين من مواليد الكويت ذوو كفاءة علمية وعملية عالية يمكن تجنيسها.

ب ـ اتباع سيـاسة تحديد أعداد الـداخلين إلى البلاد سنويا عـن طريق نظام الحصـص حيث تكون الأولوية للكفاءات الضرورية لسوق العمل والحد من العمالة الهامشية كخدم المنازل.

ج ـ تشجيـع مساهمة المرأة الكويتيـة في سوق العمل لتقليـل الاعتماد على العمالة الوافـدة مما يخدم الوضع السكاني والعمالي.

د ـ الحد من ظاهرة التقاعد المبكر للكويتيين عن طريق تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بما يخدم ظروف سوق العمل المحلي.

هـ ـ تشجيع استخدام التكنـولوجيـا الحديثة لتحويـل القطاعات الإنتـاجية والخدميـة من قطاعات كثيفة العمل إلى قطاعات كيفية رأس المال.

الهوامش

٢ـ Economic Report-1990-1992 Central Bank of Kuwait-1993

٢ـ للمزيد عن الخصائص الرئيسة للسكان والعمالة انظر: الخصائص الرئيسة للمجتمع السكاني في دولة الكويت ـ وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٧٩.

٣ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٨٥ ـ جدول رقم ٢٤.

٤ـ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ـ وزارة التخطيط الكويت ١٩٨٥ ـ جدول رقم ٢٤.

٥ـ للمزيد حول آثار العمالة الأجنبية انظر: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ لبنان ١٩٨٣.

٦ـ جريدة القبس ـ العدد ٥٨٣٩ ـ الاثنين ١٥/ ٨/ ١٩٩٨، ص٥.

٧ـ بحث القوة العاملة بالعينة ـ وزارة التخطيط ـ مايو ١٩٩٠.

٨ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٨٧ ـ محسوبة من جدول رقم ١١٠.

٩ـ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ـ الإدارة المركزي للإحصاء ـ وزارة التخطيط الكويت ١٩٨٥ ـ محسوبة من جدول رقم ٣٩ ـ ص٢٥٧.

١٠ـ كل قطاع يشمل الآتي:

١ـ قطاع الزراعة يشمل كذلك الصيد.

٢ـ قطاع الصناعة يشمل المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء.

٣ـ قطاع الخدمات يشمل المياه والكهرباء، تجارة الجملة والتجزئة، المطاعم والفنادق، النقل والتخزين والمواصلات والخدمات.

١١ـ للمزيد انظر: د. عيسى القيسي «تحديد واختلاف الدخول في سوق العمل الكويتي» رسالة دكتوراه ـ جامعة واشنطن سياتل ـ ١٩٨٤ ـ ص٢٢ـ٢٥.

١٢ـ انظر نفس المرجع السابق.

١٣ـ السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٥. وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط ـ ١٩٩٤. جدول رقم (١) ص٤.

١٤ـ التقرير الاقتصادي ـ بنك الكويت المركزي. جدول رقم (٤) ص٣٥.

١٥ـ السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٥ ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط ـ ١٩٩٤. جدول رقم (١٤) ص٣٢.

١٦ـ انظر على سبيل المثال:

١ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط «تشجيع الزيادة الطبيعية للسكان» وزارة التخطيط نوفمبر ١٩٨٠.

٢ـ د. مصطفى الشلقاني «السياسة السكانية في الكويت الوضع الحالي والبدائل المتاحة» مجلة العلوم الاجتماعية يونيو ١٩٨٣.

١٧ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٨٧ ـ جدول رقم ٣٧.

١٨ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط «تشجيع الزيادة الطبيعية للسكان» وزارة التخطيط ـ نوفمبر ١٩٨٠.

١٩ـ الوضع السكاني لدول غرب آسيا. الأمم المتحدة ١٩٨٣.

٢٠ـ «المرأة الكويتية، دراسة تحليلية» ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ ديسمبر ١٩٨٥ ص٤٩.

٢١ـ خصائص الحالة الزواجية لدولة الكويت ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط يوليو ١٩٨٤ ـ جدول رقم (٤) و(٥).

٢٢ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ١٩٨٣، جدول رقم ٥١ ـ ١٩٨٧ جدول رقم ٦٢.

٢٣ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ١٩٨٧ ـ جدول رقم ١١٠.

٢٤ـ د. سعاد الصباح «التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة» لندن ١٩٨٣ ـ الفصل السادس.

المراجع العربية

١ــ الإدارة العامة لشئون التخطيط «تشجيع الزيادة الطبيعية للسكان» وزارة التخطيط نوفمبر ١٩٨٠.

٢ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط «أسس وضع السياسة السكانية» وزارة التخطيط ديسمبر ١٩٧٦.

٣ـ الإدارة المركزية للإحصاء «مستويات الخصوبة واتجاهاتها واختلافها بحسب الجنسية للتعداد العام للسكان ١٩٨٠». وزارة التخطيط ـ فبراير ١٩٨٥.

٤ـ الإدارة المركزية للإحصاء «تقديرات وفيات الرضع والأطفال من واقع بيانات تعداد ١٩٨٠» ـ وزارة التخطيط ـ أكتوبر ١٩٨٠.

٥ـ الإدارة المركزية للإحصاء «خصائص القوى العاملة بدولة الكويت لعام ١٩٨٠» ـ وزارة التخطيط ـ فبراير ١٩٨٣.

٦ـ الإدارة المركزية للإحصاء «الوافدون وعوامل اختلاف مدة الإقامة في الكويت» ـ وزارة التخطيط ـ أبريل ١٩٨٧.

٧ــ الإدارة المركزية للإحصاء «خصائص الحالة الزواجية بدولة الكويت المستويات والاختلافات واتجاهات التغير «وزارة التخطيط ـ يوليو ١٩٨٤.

٨ـ الإدارة المركزية للإحصاء «التغير في أنماط الهجرة لدولة الكويت» ــ وزارة التخطيط ـ يونيو ١٩٨٧.

٩ـ الإدارة المركزية للإحصاء «التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت» ـ وزارة التخطيط ـ فبراير ١٩٨٦.

١٠ـ الإدارة المركزية للإحصاء «المرأة الكويتية، دراسة تحليلية، وزارة التخطيط ـ ديسمبر ١٩٨٥.

١١ـ اللجنة الوزارية لتخطيط السياسة العامة لتنمية الموارد البشرية «مقترحات بشأن تعديل تركيبة المجتمع السكاني» ـ وزارة التخطيط ١٩٨٤.

١٢ـ الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا «الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا» ـ دولة الكويت ١٩٨٠.

١٣ــ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى للسنوات الخمس ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١ ، مجلس التخطيط ـ الكويت ١٩٨٠.

١٤ـ برنامج العمل الحكومي «الخطة الإنمائية للسنوات ١٩٨٥/ ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩/ ١٩٩٠» الجزء الثاني: السكان وقوة العمل ـ مجلس الوزراء ـ الكويت ١٩٨٥.

المراجع الأجنبية

1-AL-QUISI, ISSA. "Earning determination and differential in the Kuwait labour market" PH.D. disertation, university of Washington. Seattle 1984.

2-CHAMIE, I "Polygyny among Arabs "Population Studies -1986.

3-CALDWELL, I. C. "Mass education as a determinant of fertility decline" Population development Review 1980.

4-ENKE, STEPHEN Economic consequences of rapid population growth in population puplic Policy and economic development - ed. M. KEELEY, Praeger publishers 1976.

5-EASTERLIN, R. "Population and economic change in developing countries". University of Chicago press 1976.

6-HILL, A.C. "The Gulf States" petroleum and population growth. IN Population of the Middle East and North Africa-ED. Clarke and Fisher -University of London press 1972.

7-KHOUJA, M.W. AND P.G. SADLER "The economy of Kuwait" Macmillan press LTD 1979.

8-NORTH, D. "The Growing importance of immigration in Population policy" in population policy analysis - ed. M.E. KRAFF AND M. SCHNEIDES - Lexington books 1978.

9-SCHULTZ, T.W. "Economics of the family", University of Chicago press 1975.

10-SCHULTZ, T.W. "The Value of the ability to deal with disequilibria" Journal of economic litercur, 1975.